

والاصل في الأخبار أن تؤخر = وجوزوا التقديم إذ لا ضرراً

للخبر من حيث التقديم والتأخير ثلاث حالات:

الأولى: التأخير عن المبتدأ، وهذا هو الأصل.

الثانية: وجوب التأخير.

الثالثة: وجوب التقديم.

أما الحالة الأولى: فإن الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ؛ لأنه وصف له في المعنى، فاستحق التأخير كالوصف، ويجوز تقديم على المبتدأ إذا لم يحب تأخيره، ولم يحب تقديم، نحو: **محمد رسول الله**، فيجوز تقديم الخبر على المبتدأ؛ إذ لا مانع من تقديم، قال تعالى: **{ولله المشرق والمغرب}**، وقال تعالى: **{ولهم عذاب عظيم}**.

فتقدم الخبر في الآيات من قبيل الجائز.

ومنه: (نائم محمد) فنائم: خبر مقدم، ومحمّد: مبتدأ مؤخر.

ومنه قوله: مشنوّه من يشنوّك، والتقدير: من يشنوّك مشنوّه. والمعنى: مبغوض من يبغضك. وكذلك يجوز أن نقول: محمد مخلص، و مخلص محمد. و: أنا كوردي، وكوردي أنا. و: زيارة أخلاقه كريمة، وأخلاقه كريمة زيارة. و: الخير عندك، وعندك الخير.

وعليه قول الشاعر:

قد شكلت أمّه من كنت واحده = وبات منتسباً في بُرثِنِ الأسدِ

ف(من كنت واحده) مبتدأ مؤخر، و(قد شكلت أمّه) خبر مقدم.

وهذا معنى قوله: (والاصل في الأخبار..)؛ أي: والأصل والغالب في الأخبار أن تؤخر عن مبتدأها، وجوز النحويون التقديم إذا لم يتربّ عليه فساد لفظي أو معنوي.

فمذهب البصريين أنه يجوز تقديم الخبر مطلقاً، إذا لم يحصل بتقديره لبس.

ومذهب الكوفيين، فقيل إنه (المنع) مطلقاً، أي منع ما أجازه البصريون، سواء أكان الخبر مفرداً، أم جملة، جاراً ومحوراً.

والثابت عندهم (الكوفيين) أنهم يمنعون تقديم الخبر: إذا كان الخبر مفرداً، نحو: **محمد مخلص**، فلا يقال: **مخلص محمد**. وكذلك إذا كان جملة، نحو: **علي مسافر أبوه**، فلا يقال: **أبوه مسافر علي**. ويجوز عندهم التقديم إذا كان الخبر شبه جملة: **ظرفاً، أو جاراً و مجروراً**.

## تأخير الخبر وجوهه

قال ابن مالك:

فامنعت حين ينتهي الجزءان = عرفاً ونكرأ عادم ببيان  
كذا إذا ما الفعل كان الخبرا = أو قصد استعماله مختصرا  
أو كان مسندأ لذى لام ابتدأ = أو لازم الصدر كمن لي مسندأ  
ذكر في هذه الأبيات الحالة الثانية، وهي **وجوب تأخير الخبر وتقديم المبتدأ**، وذلك في أربعة مواضع:

**الأول**: أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة أو نكرة صاححة جعلها مبتدأ؛ لوجود مسوغ، ولا قرينة تبيّن المبتدأ من الخبر، فيؤخر الخبر؛ إلّا يلتبس بالمبتدأ لو قدم.  
نحو: (زيد أخوك)، فلا يجوز تقديم (أخوك) على (زيد)؛ لأن القصد هو الإخبار عن زيد بالإخوة وليس العكس.

ومن ذلك قول الشاعر:

بنوتنا بنو أبائنا وبنائنا = بنوهن أبناء الرجال الأبعد

أي: بنو أبائنا مثل بنينا، ولا يراد العكس؛ إذ يصير المعنى: أن بنיהם مثل بني أبائهم، فالقرينة المعنوية سوّغت تقديم الخبر (بنونا)، وتأخير المبتدأ (بنو أبائنا).

قوله: (بنونا) خبر مقدم، و (بنو أبائنا): مبتدأ مؤخر؛ لأنه إخبار عن أن بني أبائهم مثل بنיהם، وليس المراد الحكم على بنיהם بائهم بني أبائهم، أي أن أحفادهم مثل أبائهم، وليس أباؤهم مثل أحفادهم.  
**الموضع الثاني**: أن يكون الخبر جملة فعلية، فاعلها ضمير مستتر يعود على المبتدأ، نحو: الدنيا تفنى، قال تعالى: **{الله يبدأ الخلق}**، ولو قدم الخبر لصار من باب الفعل والفاعل، لا من باب المبتدأ والخبر.  
فإن رفع الفعل اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً جاز التقديم، نحو: **خالد قدم والده، والمحمدان سافرا**.

**الموضع الثالث**: أن يكون الخبر مصوراً فيه المبتدأ بإنما، نحو: **إنما الناس أعداء لما يجهلون**، أو **بإلا**، نحو: **ما الكتاب إلا جليس لا يعلم**؛ قال تعالى: **{إنما أنت نذير}**، وقال تعالى: **{وما محمد إلا رسول}**، فلا يجوز تقديم الخبر؛ لأن المقصور عليه مع (إنما) هو المؤخر، ومع (إلا) ما بعدها، ولو قدم لم يعلم أنه مقصور عليه مقدّم، فيحصل لبس.

وقد جاءَ التَّقْدِيمُ مَعَ إِلَّا شُذُوذًا؛ كَقُولِ الشَّاعِرِ:

فِيَ رَبِّ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجِي = عَلَيْهِمْ وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمَعْوَلُ  
الْأَصْلُ: وَهَلْ الْمَعْوَلُ إِلَّا عَلَيْكَ. فَقَدَّمَ الْخَبَرَ.

**الموضعُ الرَّابِعُ** : أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ مُسْتَحْقًا لِلتَّصْدِيرِ؛ إِمَّا بِنَفْسِهِ أَوْ بِغَيْرِهِ  
فَالْأَوَّلُ كَأَسْمَاءِ الْاسْتِفْهَامِ، نَحُوا: مَنْ فَاتَحُ بِلَادِ السِّنْدِ؟ قَالَ تَعَالَى: {وَمَنْ أَحْسَنَ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّلْقَوْمِ  
يُوقِنُونَ}، وَأَسْمَاءِ الشَّرْطِ، نَحُوا: مَنْ يَفْعَلُ الْخَيْرَ يَجِدُ ثَوَابَهُ، قَالَ تَعَالَى: {وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ  
حَسِيبٌ}.

وَالثَّانِي كَالْمُبْتَدَأِ الْمُقْتَرِنِ بِلَامِ الْابْتِدَاءِ، نَحُوا: لَيْدُ كَاسِبَةُ خَيْرٍ مِنْ يَدِ عَاطِلَةِ، قَالَ تَعَالَى: {خَلْقُ السَّمَاوَاتِ  
وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ}.

وَإِلَى هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الْأَرْبَعَةِ أَشَارَ بِقُولِهِ: (فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْءَانِ .. إِلَخْ).

### تقْدِيمُ الْخَبَرِ وُجُوبُهُ

وَنَحُوا عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِي وَطَرْ = مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ  
كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ = إِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِينًا يُخْبَرُ  
كَذَا إِذَا يَسْتَوِي الْتَّصْدِيرَا = كَأَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرًا  
وَخَبَرَ الْمَحْسُورِ قَدْمُ أَبَدًا = كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدًا

ذَكَرَ فِي هَذِهِ الْأَبْيَاتِ الْحَالَةُ الْثَالِثَةُ، وَهِيَ وُجُوبُ تَقْدِيمِ الْخَبَرِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ؛ وَذَلِكَ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعِهِ  
**الْأَوَّلُ** : أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ نَكِرَةً لَيْسَ لَهَا مُسَوْغٌ إِلَّا تَقْدِيمُ الْخَبَرِ، وَهُوَ ظَرْفٌ أَوْ جَارٌ وَمُجْرُورٌ، فَالْأَوَّلُ  
نَحُوا: بَعْدَ الضَّيْقِ فَرَجُ، قَالَ تَعَالَى: {وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ}، وَالثَّانِي نَحُوا: فِي الإِيجَازِ بِلَاغَةٌ، قَالَ تَعَالَى: {لِكُلِّ أَجْلٍ  
كِتَابٌ}، وَإِنَّمَا وَجَبَ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ هُنَا؛ لَأَنَّهُ لَوْ أَخْرَ لِتَوَهَّمِ السَّامِعِ أَنَّهُ صِفَةٌ لَا خَبْرٌ؛ لَأَنَّ النَّكِرَةَ أَحْوَجُ إِلَى  
الصِّفَةِ مِنْهَا إِلَى الْخَبَرِ، وَلَبِقِيَ يَنْتَظِرُ الْخَبَرَ.

فَإِنْ كَانَ لِلنَّكِرَةِ مُسَوْغٌ جَازَ التَّقْدِيمُ وَالْتَّأْخِيرُ، نَحُوا: رَجُلٌ عَالِمٌ عِنْدِي، وَعِنْدِي رَجُلٌ عَالِمٌ، وَمِنْهُ قُولُهُ  
تَعَالَى: {وَأَجَلٌ مُسَمَّى عِنْدَهُ}.

فَالْظَّرْفُ خَبْرٌ لَا صِفَةٌ؛ لَأَنَّ النَّكِرَةَ لَمَّا وُصِّفَ ضَعْفَ طَلَبُهَا لِلظَّرْفِ.

**الثَّانِي** : أَنْ يَكُونَ فِي الْمُبْتَدَأِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى بَعْضِ الْخَبَرِ، نَحُوا: لِمَجَالِسِ الْعِلْمِ رُوَادُهَا؛ قَالَ تَعَالَى: {أَمْ  
عَلَى قُلُوبِ أَقْفَالِهَا}، وَإِنَّمَا وَجَبَ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ؛ لَأَنَّهُ لَوْ أَخْرَ لِعَادَ الضَّمِيرُ عَلَى مُتَأَخِّرٍ لِفَظًا وَرَتِبَةً، وَهُوَ  
مَمْنُوعٌ هُنَا.

**الثالث** :أن يكون الخبر له صدر الكلام في جملته، وما له الصدارة أسماء الاستفهام، نحو :متى السفر؟ قال تعالى :{أين شركائي}.

**الرابع** :أن يكون الخبر محصوراً في المبتدأ بإنما أو إلا، نحو :إنما القائد خالد، وما المادي إلا الله، قال تعالى :{فإنما على رسولنا البلاغ المبين}، وقال تعالى :{ما على الرسول إلا البلاغ}، فلا يجوز تقديم المبتدأ وتأخير الخبر؛ لئلا يختلط الحصر المطلوب ويختلف المراد. وإلى هذه المواقع الأربع أشار بقوله: (ونحو عندي درهم .. إلخ).